الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزير الأول
المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري
مديرية التطبيق و الترقيق

الجزائر في 21 نوفمبر 2018

الرقم 12312 /م ع و ع إ/م ت ت/م ف ا م/2018

السيد المدير العام للمركز الإستشفائي الجامعي مصطفى

الموضوع: ف/ي إتمام عملية الترقية بعنوان سنة 2017.
المرجع: مراسلتكم رقم 19277 المؤرخة في 19 نوفمبر 2018.
المرفقات: 01

تفضلتم بموجب مراسلتكم المشار إليها في المرجع أعلاه، بطلب رأي مصالحي يسمح لكم بإتخاذ الإجراءات النهائية بخصوص الإمتحان المهني للترقية إلى رتبة متصرف رئيسي، المنظم بعنوان سنة 2017.

وتشيرون، بهذا الصدد، إلى أنه وبعد الإعلان عن نتائج الإمتحان المهني المعاد إجرائه، تبين لكم ان النتائج النهائية للامتحان الثاني تختلف، وبصفة جذرية عن النتائج الإمتحان الأول من حيث العلامات المتحصل عليها وترتيب المترشحين، مما ولد لديكم شكا في مصداقية الإمتحان.

ردا على ذلك، يشرفني أن أنهي إلى علمكم بداية أن مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، وقصد ضمان أكثر قدر من المرونة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية وشروط وكيفيات التوظيف في الإدارة العمومية ، بادرت بجملة من الإصلاحات تم إقرارها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-194 المؤرخ في 25 أفريل 2012، المحدد لكيفيات تنظيم المسابقات والإمتحانات والفحوص المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية وإجرائها، والذي كرس بدوره إجراء الرقابة البعدية على كافة العمليات المرتبطة بهذه المسابقات والإمتحانات .

خلافا للإجراء الذي كان سائدا ،و المتمثل في الرقابة المسبقة في ظل المرسوم التنفيذي رقم 95-293 المؤرخ في 30 سبتمبر 1995 ، المتعلق بكيفيات تنظيم المسابقات والإمتحانات والإختبارات المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية، وهكذا، فقد أصبحت للمسير كل السلطات والحرية الكاملة في مجال تنظيم وسير هذه المسابقات والإمتحانات المهنية، إذ يشرف على كل العمليات المرتبطة بها، منذ فتح عن هذه العمليات إلى غاية الإعلان عن نتائجها النهائية، مروراً بتنظيمها و سيرها.

ولذلك، فإن مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، سواء المركزية أو المحلية لا تتدخل في أي مرحلة من مراحل تنظيم وسير المسابقات والإمتحانات، إذ يتم إعلامها بالنتائج النهائية لها، وذلك بموافاتها بالقائمة الإسمية للمستخدمين الناجحين فيها، وكذا بالقائمة الإسمية للمستخدمين المسجلين في الإحتياط، وهذا لتمكينها من مباشرة رقابتها اللاحقة على عمليات التوظيف والترقية، سالفة الذكر والتدقيق فيها، للتأكد من قانونيتها ومدى مطابقتها للتنظيم ساري المفعول في مجال الوظيفة العمومية.

ومن هنا، يتضح جليا، أن المؤسسة أو الإدارة المعنية بعمليات التوظيف والترقية، هي المسؤولة عن سلامة هذه العمليات ومطابقتها للتنظيم الساري المفعول..

وفي سياق ذي صلة، وفيما يخص المسابقات على اساس الإختبارات والإمتحانات المهنية، والتي يوكل تنظيمها، وفقا للتنظيم ساري المفعول، إلى مراكز امتحان المؤهلة، عملا بأحكام المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 12-194 المؤرخ في 25 أفريل 2012، سالف الذكر، فإن مركز الإمتحان يعد مسؤول عن السير الحسن لهذه العمليات، بما في ذلك ضمان سلامة وصحة النتائج المعلن عنها، وهذا ما أكدت عليه المادة 20 من ذات المرسوم.

وفي نفس المضمار، ينبغي التذكير أيضا، أنه كان بإمكان مصالحكم، بالتشاور مع مسؤولي مركز الإمتحان، تعيين ممثلين بصفة ملاحظين، لحضور عملية إجراء الاختبارات، طبقا للمادة 20 فقرة 2 من المرسوم سالف الذكر، وهو ما تمت الاشارة إليه في مراسلة مصالحي المحلية رقم 1348 المؤرخة في 07 أكتوبر 2018 الموجهة إليكم.

ومهما يكن من الأمر، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه وحفاظا على مصداقية وسمعة المؤسسات المشرفة على تنظيم المسابقات والإمتحانات المهنية، خاصة إذا كانت بمستوى الجامعة، فإنه ينبغي تفادي قدر الإمكان الطعن في نتائج هذه المسابقات والإمتحانات، مع التذكير أن الإمتحانات المهنية المعنية بإرسالكم هذا، سبق إعادة تنظيمها نظرا للنقائص والاختلالات العديدة التي سجلت بشأنها في المرة الأولى.

لذا، وفي ضوء ما سبق ذكره، وكما تمت الإشارة إلى ذلك في مراسلة مصالحي المحلية لولاية الجزائر رقم 1674 المؤرخ في 18 نوفمبر 2018، فإنه ينبغي عليكم الشروع في تنصيب الموظفين الناجحين في الإمتحانات المهنية سالفة الذكر.

تقبلوا، السيد المدير العام، فائق عبارات التقدير والإحترام.

الوزير الأول
مديرية الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري
06

مدير التطبيق و التدقيق
ر. رمضان

نسخة للإعلام إلى السيد رئيس مفتشية الوظيفة العمومية لولاية الجزائر.